

## زاي - الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المداولات الأولى

### المقرر المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٩): القرار ٨٤٢ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٢٣٩، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، وكذلك رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن<sup>٦١٢</sup>. وتلك الرسالة، أحال الأمين العام رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة من ممثلة الولايات المتحدة تذكر فيها الولايات المتحدة قررت أن توفر فريقاً معززاً قوامه سرية مؤلفة من نحو ٣٠٠ جندي للعمل بقوة الأمم المتحدة للحماية، المرابطة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة<sup>٦١٣</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٤٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد مجدداً قراره ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ وجميع القرارات اللاحقة المتصلة بقوة الأمم المتحدة للحماية،  
وإذ يشير بوجه خاص إلى القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أذن فيه بوجود قوة الحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

وإذ يرحب بالإسهام الكبير لوجود قوة الحماية حالياً في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الاستقرار في المنطقة،

وإذ يسعى إلى دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة في يوغوسلافيا السابقة فيما يتصل بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على النحو المنصوص عليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وتمت الموافقة عليه في القرار ٧٩٥ (١٩٩٢)،

وإذ يلاحظ مع التقدير العرض المقدم من دولة عضو للمشاركة بأفراد إضافيين في وجود قوة الحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والاستجابة المؤاتية لحكومة مقدونيا لذلك الغرض،

١ - يرحب بالعرض المقدم من دولة عضو للمشاركة بأفراد إضافيين في وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا

النام لقرارات مجلس الأمن التي تصدر بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. ويجب على سلطات بلغراد أن تُنهي دعمها للضرب البوسنيين وللعُدوان في البوسنة وكرواتيا<sup>٦١٨</sup>.

وأشار ممثل البرازيل إلى أن وفد بلده أعرب عن آرائه بشأن مسألة مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عندما تناولت الجمعية العامة المسألة في أيلول/سبتمبر الماضي. وما زالت البرازيل مقتنعة بأن المسائل المتعلقة بالقبول في العضوية، أو المشاركة في الأعمال، أو تعليق العضوية، أو الطرد من العضوية، تمس أبسط حقوق الدول بالنسبة إلى المنظمة، ولذا ينبغي معالجتها بأقصى قدر من الحرص والعناية، مع مراعاة الحاجة الأساسية إلى اتباع الميثاق على نحو صارم. ولا يمكن تبرير اتخاذ تدابير استثنائية إلا في الظروف الاستثنائية، من قبيل الحالة المتدهورة في أقاليم يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة في البوسنة والهرسك. وترغب البرازيل، بتصويتها لصالح القرار المتخذ تواءمًا، أن تبدي تأييدها للجهود العاجلة التي يبذلها مجلس الأمن من أجل وضع نهاية للنزاع في إقليم يوغوسلافيا السابقة<sup>٦١٩</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده قد امتنع عن التصويت على القرار المتخذ تواءمًا لأنه يعارض اتخاذ خطوات أخرى لعزل بلغراد واستعادها من المنظمات الدولية. ورأى أن الأحداث الأخيرة في الأزمة اليوغوسلافية، إلى جانب اتخاذ قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطوات محددة لممارسة الضغط على الصرب البوسنيين من أجل كفالة تقيدهم بمخطة فانس - أوبن، تجعل فكرة إنزال عقاب آخر ببلغراد غير ملائمة. وحذر المتحدث أيضاً من أن مثل هذا الإجراء قد يعطي انطباعاً بأن المجتمع الدولي يعتبر هذا العقاب نهايةً بحمد ذاته، مما يلحق الضرر بالجهود الجارية التي ترمي إلى التماس تسوية سياسية<sup>٦٢٠</sup>.

### المقرر المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة

برسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣<sup>٦١١</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن رئيس الجمعية العامة بما يلي:

يشرفني أن أبلغكم أنه في سياق المشاورات التي أجريت بشأن قرار مجلس الأمن ٨٢١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وافق أعضاء المجلس على إبقاء المسألة موضوع ذلك القرار قيد الاستعراض المستمر والنظر فيها مرة أخرى في موعد لاحق.

<sup>٦١٨</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

<sup>٦١٩</sup> المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

<sup>٦٢٠</sup> المرجع نفسه، الصفحة ٨.

<sup>٦١٢</sup> Add.1 و S/25954. وللاطلاع على التفاصيل انظر الفصل الخامس.

<sup>٦١٣</sup> S/25955.

<sup>٦١١</sup> S/26466.

ويتطلع أعضاء مجلس الأمن إلى تلقي المزيد من التقارير في الوقت المناسب عن أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

### المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٦٠٢): القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥)

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرارات ٩٨١ (١٩٩٥)، و٩٨٢ (١٩٩٥) و٩٨٣ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة، ومن بينها قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>٦١٧</sup>. وكان المقصود من التقرير هو مساعدة المجلس في مداولاته المتعلقة بمستقبل هذه البعثات.

وقال الأمين العام في التقرير إن دور الوزع الوقائي لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب البلقان. وأثبتت العملية أن الوزع الوقائي يمثل شكلاً فعالاً لحفظ السلام وأنه يمكن تحقيق نتائج حتى لو جرى وزع عدد قليل يكاد يكون رمزياً من أفراد حفظ السلام، إذا تم ذلك في الوقت المناسب وبولاية واضحة. وعلى أية حال، فإن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ترى أن الأسباب التي دعت إلى إنشاء عملية الأمم المتحدة للوزع الوقائي لا تزال قائمة وهو يشاركها هذا الرأي. فاستمرار وجود قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، بنفس الولاية والقوام وتكوين القوات أساساً، يعد أمراً أساسياً في المحافظة على السلام والاستقرار في البلد. وأوصى الأمين العام بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لمدة اثني عشر شهراً أخرى. وقال أيضاً إنه يعتزم أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، توصيات بشأن إنشاء قوة الوزع الوقائي على "أساس مستقل تماماً"، بحيث تقدم تقاريرها مباشرة إلى نيويورك.

وفي الجلسة ٣٦٠٢، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استأنف المجلس نظره في البند وأدرج تقرير الأمين العام المذكور أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهندوراس، والولايات المتحدة<sup>٦١٨</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

اليوغوسلافية السابقة ويقرر أن يزيد حجم القوة بناءً على ذلك وأن يأذن بوزع هؤلاء الأفراد الإضافيين؛  
٢ - يقرر أن يقيي المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن وزع قوة الأمم المتحدة للحماية وأنشطتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قبل توسعها<sup>٦١٤</sup>. وقال الأمين العام في التقرير إن القوة نجحت حتى الآن في ولايتها الوقائية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولكن من السابق لأوانه جداً استخلاص استنتاجات محددة بشأن فعالية هذا الوزع في الحالة المتفجرة التي تسود المنطقة. وأشار إلى أنه كان قد أعرب، لدى اقتراح الوزع الأولي لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عن الاعتقاد بأن إجراء وزع وقائي صغير للأمم المتحدة من شأنه أن يساعد البلدان المعنية "على كفاءة المرور الآمن خلال فترة يمكن أن تموج بالاضطرابات وتكون محفوفة بالمخاطر"<sup>٦١٥</sup>. ويبقى هذا أملاً في وقت لم تظهر فيه أي شواهد على خمود النيران المستعرة في الأجزاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة.

وبرسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣<sup>٦١٦</sup>، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بتقريركم المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، المقدم عملاً بالقرار ٧٩٥ (١٩٩٢) بشأن وزع وأنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا، قبل توسيعها وفقاً للقرار ٨٤٢ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهم يرحبون بإنجاز زيادة القوات المضافة إلى قوام قوة الأمم المتحدة للحماية عملاً بهذا القرار الأخير، وذلك على إثر الأحداث التي سجلتموها في تقريركم. ويدرك أعضاء مجلس الأمن الإسهام الهام الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وهم يرحبون بإقامة تنسيق وثيق مع بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة هناك كما تدعو إلى ذلك الفقرة الرابعة من القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ويرحبون بزيادة قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على إنجاز ولايتها فيما يتعلق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

<sup>٦١٤</sup> S/26099

<sup>٦١٥</sup> انظر S/24923.

<sup>٦١٦</sup> S/26130

<sup>٦١٧</sup> S/1995/987

<sup>٦١٨</sup> S/1995/996

حاء - طلبات مقدمة بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة نتيجة لتنفيذ التدابير المفروضة على يوغوسلافيا السابقة

المداولات الأولى

المقرر المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣  
(الجلسة ٣٢٤٠): القرار ٨٤٣ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٢٤٠، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن البند المعنون "طلبات مقدمة بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة نتيجة لتنفيذ التدابير المفروضة على يوغوسلافيا السابقة" في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة<sup>٦٢٠</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٤٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٢٤ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن يوغوسلافيا وإلى سائر قراراته ذات الصلة،  
وإذ يشير أيضاً إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة،  
وإذ يدرك أنه ورد عدد متزايد من طلبات المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق،

وإذ يلاحظ أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) قد أنشأت، في جلستها ٦٥، فريقاً عاملاً لدراسة الطلبات المذكورة أعلاه،

١ - يؤكد أن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) موكلة بمهمة دراسة طلبات المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٢ - يرحب بقيام اللجنة بإنشاء فريقها العامل ويدعو اللجنة إلى أن تقدم، عند إكمالها دراسة كل طلب، توصيات إلى رئيس مجلس الأمن من أجل اتخاذ الإجراء الملائم.

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة ولا سيما قراره ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشير إلى القلق الذي يساوره إزاء ما يمكن أن يحدث من تطورات قد تؤدي إلى تقويض الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أو تهديد أراضيها،

وإذ يرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة للنشر الوقائي، وإذ يثني على أفراد هذه القوة لأداء ولايتهم،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام؛

٢ - يقر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للنشر الوقائي لفترة تنتهي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٣ - يحث القوة على أن تواصل تعاونها مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٤ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر بعين القبول في الطلبات التي يقدمها الأمين العام فيما يتعلق بالمساعدة اللازمة للقوة من أجل الاضطلاع بولايتها؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بانتظام بأي تطورات تطرأ على أرض الواقع وبالظروف الأخرى التي تمس ولاية القوة، وأن يقوم، على وجه الخصوص، بتقديم تقرير بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إن أمكن ذلك، عن جميع نواحي القوة في ضوء التطورات التي تحدث في المنطقة، ليستعرضه المجلس؛

٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

وتحدث ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد التصويت، فذكر أن حكومة بلده ترى أن قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا ينبغي أن تصبح عملية مستقلة تماماً للأمم المتحدة، تقدم تقاريرها إلى الأمين العام مباشرة، وتتخذ من سكوبي قاعدة لها ومقرًا لقيادتها العسكرية وهيكل سوقياتها. وتطلب حكومة بلده أيضاً تمديد ولاية القوة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦<sup>٦٦٩</sup>.